وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني بترقيم معياري ISBN بعنوان:

الاقتصاد الجزائري بين أسئلة التنمية وأطروحات الإقلاع- قراءة في الفكر النهضوي لمالك بن نبي-

بتاريخ 18 فيفري 2025

الاسم واللقب	سناء العايب	سارة دريدي
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة محاضرة "أ"
التخصص	مالية وبنوك	اقتصاد ومالية
البريد الإلكتروني	laibsana89@gmail.com	dridiriheb@gmail.com
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة-	

محور المداخلة	المحور الأول: واقع وتحديات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
عنوان المداخلة	أثر البرامج التنموية على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2009-2023)

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر البرامج التنموية (2001-2030) على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2023)، من خلال عرض وتحليل البرامج التنموية التي أقرتها الدولة الجزائرية، وكذا تحليل لأداء مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2023)، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من الدراسات. وقد توصلت الدراسة إلى تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات المقررة في البرامج التنموية مما انعكس على الصادرات الجزائرية وقدرتها على تغطية الواردات دون اللجوء للاستدانة الخارجية أو الاعتماد على المساعدات الإنمائية الرسمية، وعليه توصي الدراسة بضرورة العمل على التنويع الاقتصادي من خلال تضافر الجهود بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، بالإضافة للاستثمار الأجنبي والتكتلات الإقليمية التي تجسد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية، التنمية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، التمويل، الاستثمار.

Abstract:. This study aimes to determine the impact of Development programs on economic development indicator during the period of 2009 to 2023, By presenting and analyzing the development programs approved by the Algerian state, as well as analyzing the performance of economic development indicators in Algeria during the period (2009-2023), following the descriptive analytical approach appropriate for this type of study. The results of the study showed a noticeable improvement in the gross domestic product and the investments planned in the development programs, which was reflected in Algerian exports and its ability to cover imports without resorting to external borrowing or relying on official development aid. Accordingly, the study recommends the necessity of working on economic diversification through concerted efforts by relying on small, medium and emerging enterprises, in addition to foreign investment and regional blocs that embody mutual economic dependence.

Key words: Development programs, economic development, economic diversification, financing., investment

تمهيد:

تغيرت معالم التنمية لتصل إلى ما هي عليه حاليا ، فبعدما كانت تنحصر في النمو الاقتصادي في ستينات القرن الماضي و تعرف بالتنمية الاقتصادية، ظهرت مفارقة شدت انتباه الجميع ، كيف يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي و تبقى مستويات معيشة السكان متدنية، لذلك تم التفكير في التنمية الاجتماعية، لكن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها دون الاعتماد على رأس المال البشري، ليكون لب العملية التنموية، فتم تبني فكرة التنمية البشرية، لكن طموح البشر أساء للبيئة و لنصيب الأجيال المستقبلية منها، فظهر مصطلح التنمية المستدامة لخلق التوازن بين طموح البشر في النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة و طرائق تنمية قدرات البشر لتكون الفاعل و المفعول به في العملية التنموية من جهة و المحافظة على البيئة و نصيب الأجيال المستقبلية كما تقره الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، والدول النامية مازالت تحاول تحقيق أهدافها التنموية، والجزائر في هذا السياق تضع برامج تنموية مختلفة لتحقيق التنمية من خلال مشاريع تنموية لتحسين الواقع الاقتصادي.

انطلاقا من هذا الطرح تتبادر إلى الذهن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر البرامج التنموية (2001-2030) على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- **الاسئلة الفرعية:**
  - ✓ ما هي البرامج التنموية المقررة في الجزائر منذ (2001-2030)؟
  - ✓ ماهي المؤشرات الاقتصادية لقياس الواقع الاقتصادي ؟
  - ✓ ما هو الواقع الاقتصادي في الجزائر ؟
- **الفرضيات:**

✓ نجحت الجزائر في تحقيق العديد من المشاريع المبرمجة في البرامج التنموية مما أثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

✓ تمكنت الجزائر من تغطية وارداتها و تجنبت شبح الاستدانة الخارجية.

- **أهمية الموضوع**

تتجلى أهمية الموضوع في حتمية تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر و ضرورة البحث في أثر البرامج التنموية المعتمدة على الاقتصاد الجزائري .

- **أهداف البحث**

✓ الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2023 .

✓ الحكم على فعالية البرامج التنموية.

- **المنهج المتبع**

إن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لما تقتضيه طبيعة الموضوع، حيث يتم في الجانب النظري التطرق لمفهوم و مؤشرات التنمية الاقتصادية وتفسيراتها، أما الجانب التطبيقي، ففيه يتم حساب مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال سلسلة زمنية تتراوح بين 2009 و 2023 ليتم تحليلها و استنتاج فعالية أو فشل البرامج التنموية.

- **هيكل الدراسة:**

1. البرامج التنموية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية
2. أداء مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2023) في ظل برامج التنمية الاقتصادية

المحور الأول: البرامج التنموية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية

بهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري عمدت السلطات إلى انتهاج سياسة تنموية ممثلة في برامج الانعاش الاقتصادي وذلك على طول الفترة (2001-2014)، وفيما يلي محتوى هذه البرامج.

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي هو برنامج اقرته السلطات في إطار تنفيذ مجموعة من الاصلاحات للنهوض بالنمو والتنمية في الجزائر، ولتحقيق ذلك خصص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (مالا يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[1]، وتهدف الدولة من خلال هذا البرنامج إلى مجموعة من الأهداف العملية اتي تنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة لقيمة المضافة ومناصب شغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الانتاج الصغيرة والمتوسطة خصوصا المحلية منها، وكذا رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين

تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، كما هدفت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تقليص معدلات البطالة وبالتالي رفع مستوى التشغيل، وبهذا فإن نطاق الاصلاحات اتسع ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[2]

ويوضح الجدول الموالي كيفية توزيع الغلاف المالي المخصص له حسب القطاعات:

الجدول رقم(1): برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12	65.3	12.68
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
الأشغال الكبرى والقاعدية	93	77.9	37.6	2	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة (2001-2004)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص: 40.

يتبين من خلال الجدول السابق أن الأشغال الكبرى والقاعدية حد حضي باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية وذلك نظرا للغلاف المالي الذي خصص له 210 مليار دينار من أصل 525.5 مليار دينار أي بنسبة 41% من المبلغ الإجمالي ، الأمر الذي يبين أن السلطات الجزائرية على دراية بحساسية هذا القطاع وأهميته الكبيرة في الاقتصاد ، أما قطاع التنمية المحلية فقد خصص له مبلغ 114 مليار دينار بنسبة تقدر 21% من المبلغ الإجمالي وهو ما يعكس نية السلطات في تحسين الظروف المعيشية للمواطن، كما اهتمت السلطات أيضا بتطوير وتنمية الموارد البشرية حيث خصصت لها 90 مليار دينار بنسبة قدرت ب17% من المبلغ الإجمالي، فيحين تم تخصيص ما قيمته 65 مليار دينار لدعم الإصلاحات، كما تم تخصيص مبلغ 45 مليار دينار لدعم النشاطات المنتجة كقطاعي الفلاحة والصيد البحري، والملاحظ أن المبلغ المخصص لهذا القطاع هو الأضعف بين القطاعات السابقة وذلك نظرا لاستفادته المسبقة من برنامج خاص (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية) ابتداء من سنة 2000[3].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج ب 8705 مليار دينار (ما يعادل 114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر 9680 مليار دينار (130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[4].

الجدول رقم (2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبلغ	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
برنامج تطوير التكنولوجية الحديثة للاتصال	**50**	**1.2**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، أفريل 2005، ص: 6.

يبين الجدول أعلاه التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، فقد تم رصد غلاف مالي قدر 4202 مليار دينار لتنفيذه، حيث خصص أكبر وأهم مبلغ مالي لتنفيذ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بقيمة 1908 مليار دينار بنسبة قدرت ب 40% من الغلاف الإجمالي، كما تم تخصيص مبلغ 1703 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية بنسبة قدرت ب 40%، وكذلك تم تخصيص مبلغ 337 مليار دينار تنفيذ برنامج دعم التنمية الاقتصادية ومبلغ 203 مليار دينار لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها، أما عن تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال فقد تم تخصيص ما قيمته 50 مليار دينار من الغلاف الإجمالي للبرنامج.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

لتنفيذ هذا البرنامج وضعت السلطات غلاف مالي قدر ب21214 مليار دينار(ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق ، أي أن البرنامج الجديد قد خصص له مبلغ أولي قدر ب 11.534 مليار دينار (ما يعادل 155 مليار دولار)[5].

يشتمل هذا البرنامج شقين اثنين، حيث يتضمن الشق الأول استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار (ما يعادل 130 مليار دولار)، أما الشق الثاني فيشمل اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار (ما قيمته 156 مليار دولار)[6].

الجدول رقم (3): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**45.42**
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**38.52**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	**16.06**
المجموع	**21803**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بيان اجتماع مجلس الوزراء والمنعقد بمقر رئاسة الجهورية، 24 ماي 2010، **http://algerianembassysaudi.com/PDF/quint.pdf**

ركزت السلطات من خلال هذا البرنامج على التنمية البشرية حيث خصصت له ما يقارب 9400 مليار دينار ، حيث يدرج هذا المحور تحسين التعليم في مختلف أطواره، حيث تضمن هذا البرنامج انجاز 3000 مدرسة ابتدائية و1000 إكمالية و850 ثانوية بالإضافة إلى 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات وفي هذا الشأن استفادت وزارة التربية الوطنية من ميزانية قدرت ب 852 مليار دينار وخصص مبلغ 868 مليار دينار للتعليم العالي (600000 مقعد بيداغوجي، 400000 سرير، 44 مطعما جامعيا وغلاف مالي قدر ب 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية والتكفل الطبي والنوعي حيث رصد لذلك مبلغ 619 مليار دينار (172 مستشفى، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي)،

أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين وتحسين ظروف السكن 3700 مليار دينار للإنجاز مليوني وحدة سكنية (500000 ايجاري، 300000 ترقوي، 700000 سكن ريفي)، والتزويد بالمياه 2000 بمبلغ مليار دينار (35 سدا، 25 عملية تحويل مياه، 34 محطة تصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات) والموارد الطاقوية، بالإضافة إلى قطاعات الشبيبة والرياضة التي استفادت من غلاف مالي قدر بحوالي 1130 مليار دينار (80 ملعبا كرة القدم، 750 مركبا للرياضة الجوارية، 160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبع وأزيد من 3500 فضاء للألعاب، 230 بيتا ودور شباب، 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب)، ووزارة الثقافة والاتصال دعمت ب 140 مليار دينار(40 دار للثقافة، 340 مكتبة، 44 مسرحا، 12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة، 156 مركزا لتسلية العلمية، أيضا وزارة الشؤون الدينية خصص لها 120 مليار دينار، وزارة التضامن الاجتماعي والمجاهدين خصص لها مبلغ 19 مليار دينار ، ، كما تم تخصيص 106 مليار دينار لقطاع الاتصال من أجل تحسين التجهيزات الاذاعية والتلفزيونية وتجديد شبكات بثها، بالإضافة إلى تخصيص ما قيمته 379 مليار دينار لقطاع العدالة وذلك في إطار تحسين الخدمة العمومية، بالإضافة إلى أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني (70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالأطفال بشدة).

4- برنامج توطيد النمو الثاني (2015- 2019):

كغيره من البرامج والتي ألفت الدولة توزيعها منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري في بداية الألفية الثالثة كبرنامج دعم النمو الاقتصادي (**PSRE**) البرنامج التكميلي لدعم النمو (**PCSC**) والتي ساهمت في تدعيم وتقوية المخططات البلدية للتنمية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) في ظرفية خاصة – في تدعيم وتقوية المخططات البلدية للتنمية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك .بحيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143 302 وعنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019[7]. يهدف هذا البرنامج إلى مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي[8]:

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام

- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات
- ✓ استحداث مناصب شغل
- ✓ استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة وللتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- ✓ عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية.
- ✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخالص.

5- النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ومراحله (2016-2030):

برنامج يحتوى على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016 ، وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016 ، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030[9]. ويتعلق بما يلي[10]:

- ✓ تطوير إيرادات الجباية العادية حتى تتمكن من تغطية نفقات التسيير؛
- ✓ تقليص محسوس للعجز في الخزينة في حدود 2019؛
- ✓ تعبئة الموارد المالية الإضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية.
- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بـ ،6.5% وتنامي محسوس للناتج الخام الداخلي للفرد والمنتظر بأن يتضاعف بواقع 2.3 مرة؛ الرفع من مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الخام الداخلي من 5.3% خلال 2015 إلى 10% آفاق 2030؛
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وبلوغ هدف تنويع الصادرات؛
- ✓ بلوغ مرحة الانتقال الطاقوي مما يسمح بتقليص معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنة 2015إلى 3% آفاق 2030؛
- ✓ تنويع الصادرات بغرض دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

المحور الثاني: أداء مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2023) في ظل برامج التنمية الاقتصادية

في هذا المحور سنقوم برصد مؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2009-2022 اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي للجزائر

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يحسب المؤشر الاقتصادي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان ،وتكمن الأهمية الاقتصادية لهدا المؤشر في أنه يعكس النمو الاقتصادي للدولة.

جدول (04): يوضح نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(%) (2009-2023)

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
-0,72042058	2,779219081	1,00399372	0,37956384	0,548743629	2,000052011	1,09962061	1,78594047	-0,54166702	-0,54601958	-0,93999296	-6,6124751	2,132636328	1,968255188	2,551203019

المصدر: إنجاز الباحثين اعتمادا على إحصائيات البنك لعالمي

يوضح الجدول أعلاه تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2009 إلى 2023 للجزائر حيث نلاحظ تذبذب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة ،2014 لكنه بعد ذلك شهد تراجع بسبب انهيار أسعار البترول أنداك, هذا الأخير الذي يمثل الركيزة الأساسية في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري ، وبناء عليه يتكون الناتج المحلي الإجمالي , وما زاد الطينة بلة تداعيات أزمة كورونا التي مست العالم بأسره ،حيث تراجع الطلب على البترول وبالتالي انخفاض أسعاره ,مما يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه بدأ في التحسن مع تعافي أسعار النفط و عودة النشاط للاقتصاد العالمي و كذا انتعاش الاستثمار في مجالات أخرى خارج قطاع المحروقات.

2- إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعتبر المؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت وهو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الموجهة إلى إنتاج سلع رأسمالية كالأبنية وغيرها وينقسم إلى رأس المال الصافي ورأس المال التعويضي.

جدول رقم (05) يوضح تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر(%) (2009-2023)

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
12,9	7,9	1,9	9,1	8,7	8,5	5,2	2,8	1,6	2,1	-0,6	-7,2	0,4	2,6	9,9

المصدر: إنجاز الباحثين اعتمادا على إحصائيات البنك لعالمي

ويظهر الجدول أعلاه تطور رأس المال الثابت من 2009-2023 بالجزائر ,حيث يلاحظ انخفاض لإجمالي تكوين رأس المال الثابت خاصة بعد سنة2014 بسبب تراجع المداخيل مما تسبب في تهاوي القابلية الانتاجية الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية ليصبح سالبا في ظل أزمة الكورونا بسبب تحويل مداخيل الدولة إلى النفقات الطبية بدل المشاريع الاستثمارية، لكن هذه الأزمات المتتالية رسخت مبدأ التنويع خارج قطاع المحروقات، لذلك سجل ارتفاع ملحوظ بين سنتي 2022 و 2023يفسر بتوجيه الاستثمار نحو إنتاج سلع رأسمالية و تنفيذ المشاريع التنموية في إطار البرامج التنموية.

3- الصادرات كدلالة على القدرة الاستيرادية بالأسعار الثابتة للعملة المحلية"

يعرف مؤشر الصادرات كدلالة على القدرة الاسترادية بالأسعار الثابتة للعملة المحلية ,كما يبين قدرة البلد على الاستمرار في الاستيراد ودرجة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (06): مؤشر الصادرات كدلالة على القدرة الاسترادية بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1,98215E+12	2,49234E+12	2,64622E+12	2,85395E+12	2,61132E+12	2,45365E+12	1,74831E+12	1,59568E+12	1,72559E+12	1,93944E+12	1,74509E+12	1,71174E+12	1,79425E+12	2,69925E+12	2,47991E+12

المصدر: إنجاز الباحثين اعتمادا على إحصائيات البنك لعالمي

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه شبه استقرار ايجابي في هذا المؤشر من سنة 2009إلى 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول ليشهد بعدها انخفاض تدريجي ابتداء من سنة2014 لتراجع أسعار البترول، لكنه عرف ارتفاع طفيف سنة 2018 ليعود مرة أخرى للانخفاض خلال الفترة من 2019 إلى 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، حيث تراجع الطلب العالمي على البترول ومنه انخفاض أسعاره لذلك تدخلت منظمة الأوبك لتحديد سقف الإنتاج ، و مع تداعيات انتعاش الاقتصاد العالمي تحسن مؤشر الصادرات كدلالة على قدرة الاستيراد، إلا أن هذا إن دل على شيء فهو يدل على التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

وبناء على هذه النتائج على الجزائر المضي قدما نحو تحقيق المشاريع المبرمجة في البرامج التنموية للتنويع في الهيكل الإنتاجي والخروج من سياسة الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي في صادراتها.

4-المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالنسبة الى الناتج القومي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر المساعدات المختلفة المتلقاة من طرف دولة ما فالاعتماد الكبير على المعونات والمساعدات الخارجية يخلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

جدول رقم (07): مؤشر مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي(%) (2009-2023)

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
0,195 873769	0,113 25073	0,089 270313	0,0654 86004	0,090 031051	0,0685 05959	0,03 87314	0,0804 81401	0,093 056255	0,075 954439	0,090 741903	0,1294 27499	0,1174 49893	0,097 55493	0,1958 73769

المصدر: إنجاز الباحثين اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي

نلاحظ من الجدول أعلاه ضآلة المساعدات الإنمائية التي تتلقاها الجزائر ، و ذلك يعكس المساعي السياسية والاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة مستقلة، بعيدا عن التبعية الاقتصادية التي تخلقها هذه المساعدات.

4- نسبة الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يعرف مؤشر نسبة الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأنه يمثل مديونية البلدان ,كما يساعد على تقييم قدرتها عل تحمل الديون والوفاء بها

جدول رقم (08): نسبة الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (2009-2023)

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
5,459 48466	4,511 62919	3,057 90879	2,67 21829	2,551 36123	2,643 30631	2,889 51398	3,4472 5324	3,4058 5707	3,349 12284	3,277 83821	3,625 97871	4,595 30165	3,7337 0668	5,459 48466

المصدر: إنجاز الباحثين اعتمادا على إحصائيات البنك لعالمي للفترة (2009-2023)

ونلاحظ من الجدول أعلاه استقرار في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، و هي نسبة ضعيفة جدا مما يدل على السياسة الرشيدة للدولة في إدارة الديون الخارجية، مما يفسر استقلالية القرارات الاقتصادية للجزائر في وضعها للبرامج التنموية بما يخدم الصالح العام، على عكس ما حدث مطلع التسعينات حيث تدخل صندوق النقد الدولي في سياسات الدولة للإصلاحات الاقتصادية، حيث فرض عليها سياسة الخوصصة والتحرير التجاري و غيرها.

الخلاصة:

بناء على الدراسة التحليلية للمؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية يتضح تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات المقررة في البرامج التنموية مما انعكس على الصادرات الجزائرية و قدرتها على تغطية الواردات دون اللجوء للاستدانة الخارجية أو الاعتماد على المساعدات الإنمائية الرسمية، إلا أن هذا لا ينفي الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات. لذلك فإن التنويع الاقتصادي الذي تصبو إليه الجزائر من خلال البرامج التنمية يستلزم تضافر الجهود بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة، بالإضافة للاستثمار الأجنبي والتكتلات الإقليمية التي تجسد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

قائمة المراجع:

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص : 147.

[2] ناجية صالحي وفتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم**، ورقة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، 2013، ص: 3.

[3] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص: 46.

[4] محمد مسعي، نفس المرجع السابق، ص: 147.

[5] محمد مسعي، نفس المرجع السابق، ص : 147.

[6] برنامج التمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء والمنعقد بمقر رئاسة الجهورية ، 24 ماي 2010، ص: 2. **http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf**

[7] نورالدين بلقليل والهاشمي بن واضح، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج –المسيلة–وفقا لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد (08)، 2017، ص: 652.

[8] حميد قرومي وحمزة بن لشهب، **الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)**، مجلة معارف (قسم العلوم الاقتصادية)، العدد 24، جوان 2018، ص: 361.

[9] طلال عباسي وآخرون، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 14 نوفمبر 2019، ص: 26.

[10] آمنة بومعزة، **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2024، ص: 143.